

١٩

في التنوير الإسلامي

نقض كتاب



شيخ الإسلام محمد الخضر حسين

دكتور محمد عمارنة





اسم السلسلة : في التنوير الإسلامي.

اسم الكتاب : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم لشيخ الإسلام محمد الخضر حسين

تأليف: دكتور / محمد عمارة.

تاريخ النشر: إبريل ١٩٩٨ .

رقم الإيصال: ٥٨٧٤ / ١٩٩٧ .

الترقيم الدولي: I.S.B.N 977 - 14 - 0606 - X

الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

المركز الرئيسي: ٨٠، المنطقة الصناعية الرابعة - مدينة السادس من أكتوبر

ت: ٢٣٠٢٨٩ - ٢٣٠٢٨٧ .

فاكس: ٢٣٠٢٩٦ / ١١ .

مركز التوزيع: ١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة .

ت: ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ .

فاكس: ٥٩٠٣٣٩٥ / ٢ . ص.ب: ٩٦ الفجالة

ادارة النشر: ٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - القاهرة

ت: ٣٤٦٦٤٣٤ - ٣٤٦٦٢٨٦٤ . فاكس: ٣٤٦٦٢٥٧٦ / ٢ .

ص.ب: ٢٠ إمبابة

تمهيد

كانت «العلمانية» - بما تعنيه من فصل الدين عن الدولة - بالنسبة للواقع العربي والإسلامي - وقبل أن يتبلور في حياتنا الفكرية ، في القرن التاسع عشر الميلادي ، تيار مجلة (المقطف) (١٨٧٦ - ١٩٥٢م) وصحيفة (المقطم) (١٨٨٩ - ١٩٥٢م) - كانت «العلمانية» ، بالنسبة لنا ، قبل تبلور هذا التيار ، لاتعدو أن تكون نبتاً أوروبياً خالصاً وخاصاً ، نسمع عنها ونقرأ حولها كما نسمع ونقرأ عن الأفكار التي لا علاقة لها بتاريخنا القديم أو واقعنا الحديث .. فهى قضية من قضايا الفكر الأوروبي ، خاصة به ، أثمرتها الملابسات الخاصة بواقع القرون الوسطى والمظلمة التي عاشها الأوروبيون تحت الهيمنة المستبدة للكنيسة الكاثوليكية .. لم ينبع لها نبت ، بل ولم توضع لها بذرة واحدة في أرض العروبة والإسلام ..

أما بعد تبلور تيار (المقطف) و (المقطم) - يعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٢٧م) وفارس نهر (١٨٥٦ - ١٩٥١م) وشهين مكاريوس (١٨٥٣ - ١٩١٠م) - ومن نحو هذا التيار في هذه القضية ، من مثل شبل شمبل (١٨٦٠ - ١٩١٧م) ونقولا حداد (١٨٧٨ - ١٩٥٤م) وجرجي زيدان (١٨٦١ - ١٩١٤م) وفرح أنطون (١٨٧٤ - ١٩٢٢م) وسلامة موسى (١٨٨٨ - ١٩٥٨م) - وذيوله المعاصرة .. أما بعد تبلور هذا التيار العلماني ، فلقد ظلت «العلمانية» مجرد «خيار غير إسلامي» لنفر من غير المسلمين ،

أنشأه وبلوره وزكاها - لدى بعضهم - العداء المستكين للإسلام ، والإعجاب المفرط ، إلى درجة الانبهار والتقليد ، للحضارة الغربية ، ورد الفعل الحاد لمسألة التعصب الطائفى الذى لعب الاستعمار الدور الأول فى إشعال ناره بلبنان والشام سنة ١٨٦٠ .. إلى جانب الرفض المشروع والمبرر لبعض ممارسات الدولة العثمانية .

لقد ظلت «العلمانية» خاصية من خصائص هذا التيار ، بلورها فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، و أصحابها ، مع ذيوله ، إلى الرابع الأول من القرن العشرين .. لم يشاركه فى القول بها ، فضلاً عن الدعوة إليها مفكر مسلم .. إلى أن كان شهر إبريل سنة ١٩٢٥م عندما طلع علينا المرحوم الشيخ على عبد الرزاق (١٣٨٦ - ١٨٨٧ هـ - ١٩٦٦ م) بكتابه (الإسلام وأصول الحكم) فكان أول كاتب مسلم يسعى إلى زرع «العلمانية» في العقل الإسلامي ، وفي واقع المسلمين .. بل وإلى «علمنة الإسلام» ..

ولقد كان أخطر ما في هذه المحاولة ، الوحيدة والفردية ، أنها قد جاءت في «ثوب إسلامي» ، وتحت «رأيات إسلامية» ، ومن عالم فاضل تخرج من الجامع الأزهر ، ويشغل منصب القاضي في المحاكم الشرعية الإسلامية .

فبعد أن كانت «العلمانية» حلاً أوروبياً خاصاً لمشكل أوروبي خالص ، لا يدعو إليه ، في واقعنا الفكري ، سوى نفر من غير الإسلاميين غير المسلمين ، المقلدين لحضارة الغرب .. جاء الشيخ على عبد الرزاق فتصور القضية ، في الفكر الإسلامي وفي

واقع المسلمين ، القديم والحديث ، على النحو الذى كانت عليه فى المسيحية الكاثوليكية وفي واقعها الأوروبي ! ..

● فالإسلام ، عنده : دين لا سياسة .. ورسالة لا حكم .. وروحانية لا دولة .. وبلاغ مجرد عن التنفيذ - كما كانت المسيحية الأولى دعوة لـ « دعوا مالقيصر لقيصر وما لله لله » .

● والخلافة الإسلامية ، عنده : كانت « كهنوتا » .. خليفة مستبدا ، لا يسأل عما يفعل ، لأنه يستمد سلطانه من الله - كما كان الحال مع تجربة الحكم « بالحق الإلهي » في أوروبا المسيحية ، عندما ساد تحالف الكنيسة والأباطرة والملوك .

● ولذلك ، فلقد تصور الشيخ على عبد الرازق الخل عنده - كما كان في أوروبا الكاثوليكية - هو « العلمانية » ! ..

لقد صور الإسلام ، في هذا الجانب : مسيحية .. وصور الخلافة الإسلامية ، تاريخيا : كهانة كنسية ، وحكمًا مستبدا بالحق الإلهي .. فكانت « العلمانية » عنده ، بسبب هذا التصور ، حلا إسلامياً لشكل إسلامي ، بعد أن كانت - قبل كتابه (الإسلام وأصول الحكم) - حلاً أوروبياً خاصاً لشكل أوروبي خالص ، لا يدعو إليه ، في بلادنا ، سوى نفر قليل من غير المسلمين المقلدين للحضارة الغربية ! ..

* * *

وإذا كان من أبناء المرحوم الشيخ على عبد الرازق من يؤكّد أنّ أباهم قد عدل ، أواخر حياته ، عن تصوّره هذا ، وتراجع عن

دعواه هذه . . فرفض إعادة طبع كتابه . . وَهُمْ بكتابه نقد ذاتى للأفكار المحورية التى تضمنها كتابه ، لكن الأجل وافاه قبل أن يتمه . . إذا كان هذا هو أمر الشيخ ورجوعه عن « العلمانية » فإن كتابه الذى ادعى « علمنة الإسلام » لا يزال شهيرا ، يحمل سحرا خاصا لدى قطاع مؤثر من المفكرين والثقفيين والقراء على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام . .

والذين عاشوا تلك الحقبة التى ظهر فيها كتاب (الإسلام وأصول الحكم) ، وكذلك الذين درسوا الأحداث الفكرية لتلك الحقبة ، يعلمون أنه قد صدرت كتب ونشرت دراسات عديدة ، ردت على دعاوى الشيخ على عبد الرزاق ، وفندت ما حواه كتابه من آراء . . وكل هؤلاء يعلمون أن على رأس هذه الردود يأتي كتاب الشيخ الفاضل والمجدد الإسلامي الإمام الأكبر محمد الخضر حسين (١٢٩٣ - ١٣٧٧ هـ - ١٨٧٦ - ١٩٥٨ م) ، الذى حمل عنوان : « نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم » . .

وأمام هذه الحقيقة من حقائق تاريخنا الفكري ، تبرز مفارقات وتساؤلات :

● فكم من الناس هم المفتونون بعلى عبد الرزاق . . حتى ولو لم يقرأوا كتابه !؟ ..

● وكم من الناس قد سمع ويسمع بالخضر حسين ؟ .. فضلا عن كتابه الذى نقض به بناء كتاب على عبد الرزاق !؟ ..

إن قطاعات مؤثرة من الحركة الفكرية ، وفيها ، تنحاز للعلمانية - دون أن تدرى خصوصية نشأتها الأوروبية - وهذه القطاعات تتصور

الإسلام علمانيا - دينا لا دولة ، ورسالة لا حكما - لأن الشيخ على عبد الرزاق قد قال ذلك سنة ١٩٢٥ م .. دون أن تعرف أن هناك من نقض هذه المقوله وفند هذه الدعوى بمنطق وبراعة يشهدان للعقل العربي والمسلم بالأصالة والتفوق والإبداع ..

كذلك ، فإن هناك قطاعات مؤثرة من الحركة الفكرية ، وفيها ، يدينون على عبد الرزاق ، دون أن يقرؤه ! .. وأخطر من ذلك تصورهم أن الرد عليه وعلى « العلمانية » هو « غثائهم الفكري » الذي يعرض الإسلام : « كهانة » .. و« دولة دينية » .. و« حاكمية » تجريد الأمة من حقها في أن تكون - حيال السياسة والدولة وتنظيم المجتمع وعمارة الكون - هي مصدر السلطات .. الأمر الذي يؤدي - شاءت تلك القطاعات « الإسلامية » أولم تشاء - إلى أن يصبح هذا « الغثاء الفكري » هو المرتكز الذي يسرر به العلمانيون « العلمانية » التي إليها يدعون وبها يبشرون ! ..

ومن سخريات حياتنا الفكرية أن هذه القطاعات « الإسلامية » لا تدرى أن كتاب على عبد الرزاق قد نقضه وفندته علماء لم يسلكوا بذلك سبيل تجريد الأمة الإسلامية من حقها - بل واجبها - في أن تكون مصدر السلطات ! .

ومن هنا جاء اعتقادنا الراسخ بأنه لا شيء يسهم في ترشيد الحركة الفكرية ، بقصائصها وتياراتها المختلفة ، مثل : الوعي بالمقولات موطن الخلاف .. والإحاطة الوعائية بعالم الصراع الفكري الخصب الذي دار حول هذه القضية الجوهرية من قضايا ديننا ودنيانا .. وتأمل وثائقها الفكرية التي جمعت حجج مختلف الأطراف والفرقاء .. ثم الانطلاق من ذلك ، وبعده ،

إلى الإبداع والإضافة ، مواكبة للجديد الذى يطرحه الواقع الذى نعيش فيه .

وتلك هى المهمة الفكرية التى أفردنا لها العديد من الكتب والدراسات والفصول .

● فبعد أن قدمنا للباحثين والقراء كتاب الشيخ على عبد الرزاق (الإسلام وأصول الحكم) .. وأحاطنا بالحركة التى أثارها .. ووضعنا بين يدى الحركة الفكرية وثائق تلك المعركة الكبرى .. ثم أضفنا إلى ذلك رد الشيخ الخضر عليه - فى كتابه الفذ : (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) - والذى نشرناه تحت عنوان (معركة الإسلام وأصول الحكم) .. هانحن نيسر بجمهور القراء التعريف بهذه المعركة الكبرى .. فنقدم :

١ - التعريف بالرجل ..

٢ - والتعريف بكتابه - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .

وذلك ، لنضع أمام العقل المسلم المعاصر سيرة عظيم من عظماء الجهاد الفكرى .. ومعالم مشرقة للمنطق الإسلامي المدافع عن حقيقة الإسلام .

بطاقة حياة

- ناضلت عن حق يحاول ذو هوى تصويره للناس شيئاً منكراً
- يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء!

محمد الخضر حسين

- هذا رجل آمن بالإسلام ودعوته ، وأحب من صدر حياته أن يكون من الذين قال الله سبحانه فيهم : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا ، وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون . »

محب الدين الخطيب

ليست هذه بالترجمة المستفيضة لحياة الشيخ الفاضل محمد الخضر حسين .. وإنما هي « بطاقة » تجتهد لتكتشف هذه الحياة الخصبة في سطور ...

- فمن أسرة جزائرية « شريفة » ، يرتفع نسبها إلى الأمراء الأدارسة ، بالمغرب ، جاء والده .. ومن أسرة تونسية ، اشتهرت بالعلم والفضل والتقوى - هي أسرة عزوzi - جاءت والدته ..

- وفي مدينة « نفطة » ، من أعمال « الجريد » بجنوب القطر التونسي ، ولد شيخنا في ٢٦ رجب سنة ١٢٩٣ هـ ١٦ أغسطس سنة ١٨٧٦ م .. وفي « نفطة » كانت نشأته الأولى ، التي تأثر

فيها بأبيه ، وبحاله السيد محمد المكي بن عزوز ، الذي كان من كبار العلماء ، وموضع احترام رجالات الدولة العثمانية يومئذ ، والذى قضى الشطر الأخير من حياته فى الأستانة ، تلبية لرغبة السلطان عبد الحميد (١٢٥٨ - ١٣٣٦ هـ - ١٨٤٢ - ١٩١٨ م) ..
وله مؤلفات علمية معروفة ، وترجمة فى بعض كتب التاريخ ..
وفي هذه النشأة الأولى ، «بنفطة» ، حفظ شيخنا القرآن الكريم ، وألم بجانب من الأدب ، والعلوم العربية ، والشرعية ..
● وفي الثانية عشرة من عمره (سنة ١٣٠٥ هـ - سنة ١٨٨٨ م) ..
انتقل مع أسرته إلى تونس العاصمة .. وبعد عامين (سنة ١٣٠٧ هـ - ١٨٨٩ م) التحق «بجامع الزيتونة» ، المناظر ، فى تونس والمغرب ، للجامع الأزهر الشريف ..

وفي الزيتونة تقدم الفتى فى تحصيل العلم ، وظهرت أumarات نبوغه فى علوم العربية وعلوم الشرعية ، وتجلى ذوقه الأدبي ، فى الإنشاء وفي التذوق ، حتى لقد طلبته الحكومة ليتولى بعض الخطط العلمية ، قبل إتمامه دراسته .. لكنه اعتذر عن عدم القبول لرغبة حكومة تونس الفرنسية !؟ .

● كانت رحلته الأولى ، خارج تونس ، إلى الشرق - ولما يزل طالبا - فزار طرابلس الغرب ، فى ليبيا ، سنة ١٣١٧ هـ - سنة ١٨٩٩ م ، فأقام بها أياما ، ثم عاد إلى تونس ، فلازم جامع الزيتونة .

● وفي سنة ١٣٢١ هـ - ١٩٠٣ م نال شهادة العالمية ، وأصبح من علماء الزيتونة .. وفي نفس العام الذى تخرج فيه من جامع

الزيتونة أنشأ مجلة (السعادة العظمى) ، التي كانت رائدة المجالات العلمية والأدبية في بلاد الشمال الأفريقي يومئذ .. فلفت الأنظار إلى قلمه ولسانه .. فلقد كان خطيباً ومحاضراً ، إلى جانب كونه أديباً وشاعراً وكاتباً ..

● وفي سنة ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٥ م تولى قضاء مدينة بنزرت ومنطقتها ، إلى جانب التدريس والخطابة بجامعها الكبير ..

● وفي ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٢٤ هـ - ٩ يونيو ١٩٠٦ م ألقى في نادي قدماء خريجي المدرسة الصادقية محاضرة عن « الحرية في الإسلام » ، فكشف بها عن موقف فكري ذي مغزى في بلد يستبد بحكمه المستعمرون الفرنسيون !؟ .. ثم مالبث أن استقال من قضاء بنزرت ، وعاد إلى تونس العاصمة ، مدرساً بالمدرسة الصادقية ، وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة بتونس يومئذ .. وكان ذلك في سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م .. وفي العام التالي لتدريسه بالصادقية (١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م) تطوع للتدريس بجامع الزيتونة .. ثم أحيلت إليه مهمة تنظيم خزانة الكتب الخاصة بهذه الجامعة .. وتم تعيينه ، رسمياً ، مدرساً بجامع الزيتونة ..

● وفي سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م اشتراك في تأسيس « الجمعية الزيتونية » .. ثم كلف بالخطابة في « الخلدونية » ..

وفي ١١ شوال سنة ١٣٢٧ هـ - ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٩ م ألقى محاضرة في نادي الجمعية الخلدونية عن « حياة اللغة العربية » .. وفي العام التالي (١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م) نظم قصيدة

يدعو فيها علماء جامع الزيتونة إلى العناية بتنشئة جيل من الكتاب والأدباء والدعاة .. فوضحت مقاصده من وراء الدعوة إلى إحياء قيم «الحرية» و«العروبة» وأدوات «الكتابة» و«الخطابة» في وطن يخضع لاستعمار ينهب خيراته ويستبد بمقدراته ويسخ هويته العربية الإسلامية؟ ! ..

● ولما قامت الحرب الطرابلسية في ٥ شوال سنة ١٣٢٩ هـ ٢٩ سبتمبر ١٩١١ م بين إيطاليا والدولة العثمانية ، وزحفت الجيوش الإيطالية فاحتلت طرابلس وبنغازي ، وقف الشيخ الخضر بقلمه ولسانه ، ومن خلال مجلته (السعادة العظمى) يستنفر الأمة لتقاوم الغزو الإيطالي ، ويستنهض الدولة العثمانية استخلاص الحق من غاصبيه .. ومن بيانه في ذلك قصيدة مطلعها :

ردوا على مجدهنا الذكر الذي ذهبا

يكفى مضاجعنا نوم مضى حقبا !

● ثم سافر إلى الجزائر زائرا لأمهات مدنها ، ومحاضرا فيها .. وعاد إلى تونس يواصل دروسه بالزيتونة ، ونشاطه في المحاضرات والخطابة والكتابة في الإصلاح الإسلامي والنهضة العربية وإذ كاء الروح الوطنية ..

● وفي هذه الفترة رفض رغبة الحكومة ضمه إلى سلك القضاء في محكمة فرنسية ! ..

● وكان لابد من الصدام بين سعي الشيخ المناضل وبين سلطات الاستعمار الفرنسي في تونس ، فوجهت هذه السلطات إليه في سنة ١٣٢٩ هـ - سنة ١٩١١ م تهمة «Beth Rوح العداء

للغرب ، وبخاصة لسلطة الحماية الفرنسية في تونس » .. فلما استشعر الشيخ الخطر على حياته ، غادر تونس إلى الأستانة ، بحجة الرغبة في زيارة حاله السيد محمد المكي بن عزوز ، الذي كان يعيش هناك .. وكانت رحلته هذه إلى الأستانة ، عبر مصر ، فدمشق .. لكنه لم يلبث أن حن إلى وطنه تونس ، فعاد إليه ، عبر نابولي ، في إيطاليا ، ونشر أخبار رحلته هذه .. وعينته الحكومة عضوا بإحدى لجان التاريخ التونسي .. لكن الجو الخانق الذي كان مفروضا على تونس من سلطات الاحتلال الفرنسي دعاه إلى الهجرة ثانية ، فقصد إلى دمشق .. وفي طريقة إليها مر بالقاهرة فلبيت فيها مدة وجيبة تعرف فيها على كوكبة من العلماء الأعلام المناضلين في سبيل النهضة العربية والإحياء الإسلامي ، منهم : الشيخ طاهر الجزايري (١٢٦٨ - ١٣٣٨ هـ - ١٨٥٢) والسيد محمد رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ - ١٨٦٥) (١٩٢٠) . والسيد محب الدين الخطيب (١٣٠٣ - ١٣٨٩ هـ ١٨٨٦) (١٩٣٥) . والسيد تيمور باشا (١٢٨٨ - ١٣٤٨ هـ - ١٨٧١) (١٩٦٩) وأحمد تيمور باشا (١٣٤٨ - ١٣٧١ هـ - ١٩٣٠) .. وفي دمشق عين مدرسا للغة العربية في المدرسة السلطانية سنة ١٣٣٠ هـ سنة ١٩١٢ م .. وخلال تلك الفترة سافر إلى القسطنطينية فوصلها يوم إعلان حرب البلقان « الروسية - العثمانية » - ذي القعدة سنة ١٣٣٠ هـ - أكتوبر سنة ١٩١٢ م .. ثم عاد إلى دمشق ، ومنها سافر ، بسكة حديد الحجاز ، إلى المدينة المنورة سنة ١٣٣١ هـ - سنة ١٩١٣ م .. ثم عاد إلى دمشق .. ومن دمشق سافر إلى الأستانة ، ولقي وزير حربيتها أنور باشا (١٢٩٩ - ١٣٤٠ هـ - ١٨٨٢ - ١٩٢٢ م) فاختاره محررا عربيا بالوزارة .. ولقد أتيحت له الفرصة ليلمس عوامل الفساد التي

تفتك بمقومات الدولة العثمانية ، فسجل ذلك شعرا في قصيدة
التي نظمها سنة ١٣٣٢هـ سنة ١٩١٤م ، والتي يقول فيها :

أدمى فؤادي أن أرى إلـ أـ قـ لـ اـمـ تـ رـ سـ فـ فيـ الـ قـ يـ وـ دـ
فـ هـ جـ رـ تـ قـ وـ مـ كـ نـ تـ فـيـ أـ نـ ظـ اـرـ هـ مـ بـ يـتـ الـ قـ صـ يـ دـ
وـ حـ سـ بـتـ هـ ذـ اـ الشـ رـ قـ لـ مـ يـ بـ رـ حـ عـلـىـ عـهـدـ الرـ شـ يـ دـ
فـ إـذـاـ الـ مـ جـ الـ كـ أـ نـهـ مـ نـ ضـيـقـهـ خـلـقـ الـ وـ لـ يـ دـ

● وفي سنة ١٣٣٣هـ - ١٩١٥م أرسله أنور باشا إلى العاصمة
الألمانية برلين في مهمة رسمية ، فمكث بها تسعة أشهر ، اجتهد
خلالها أن يتعلم اللغة الألمانية . . . وعندما تحدث إليه المدير
الألماني للقسم الشرقي بوزارة الخارجية الألمانية ، خلال صحبته
بقطار ضواحي برلين ، عن قول ابن خلدون (٧٣٢ - ٧٨٠هـ / ١٣٢٢ -
١٤٠٦م) : إن العرب أبعد الناس عن السياسة . . رفض هذا
التفسير العنصري لكتاب ابن خلدون ، ودافع عن العرب . . ونظم
أبياتا قال فيها :

عذيرى من فتنى أزوى بقومى وفى الأهواء ما يلد الهداء
سلوا التاريخ عن حكم قلت رعاياه العدالة والإخاء
هو الفاروق لم يدرك مداه أمير هز فى الدنيا لواء
ومن برلين عاد إلى الأستانة . . وما لبست أن ضاقت به ، فحن
إلى دمشق ، وعاد إليها . .

● وفي دمشق اعتقله السفاح أحمد جمال باشا (١٢٨٩ -
١٣٤٠هـ / ١٨٧٢ - ١٩٢٢م) الحاكم العام في سوريا ، في رمضان

سنة ١٣٣٤هـ - يوليو سنة ١٩١٦م ، لعدة أشهر ، حتى أنقذه من السجن تدخل وزير الحرب العثماني أنور باشا . . فغادر دمشق ، بعد الإفراج عنه ، إلى الأستانة ، فأوفده أنور باشا ، ثانية ، إلى برلين سنة ١٣٣٥هـ - سنة ١٩١٧م ، فالتقى فيها بزعماء الحركات الإسلامية هناك ، من مثل الشيخ عبد العزيز جاويش (١٢٩٣ - ١٣٤٧هـ - ١٨٧٦م) والدكتور عبد الحميد سعيد (١٢٩٩ - ١٣٥٩هـ - ١٨٨٢م) والدكتور أحمد فؤاد (١٣٠٣ - ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م) ، ثم عاد بعد فترة طويلة ، إلى الأستانة .. ومنها رجع إلى دمشق ، وإلى التدريس في المدرسة السلطانية بقيمة سنة ١٣٣٥هـ - وسنة ١٩١٧م - ١٩١٨م وسنة ١٩١٨م - فشرح لنجباء الطلاب كتاب ابن هشام (٧٠٨ - ٧٦١ - ١٣٠٩هـ - ١٣٦٠م) «معنى الليب» في علم العربية .. وهو الشرح الذي كان الأساس لبحثه في «القياس وشروطه وموافقه وأحكامه» .. وهو البحث الذي طوره ، فيما بعد ، كتابا نال به عضوية «هيئة كبار العلماء» بالجامع الأزهر .. وطبع سنة ١٣٥٣هـ - سنة ١٩٣٤م .

● وفي سنة ١٣٣٧هـ - سنة ١٩١٨م سافر من دمشق إلى الأستانة ، وكانت الحرب العالمية الأولى في نهايتها ، ومنها توجه إلى ألمانيا للمرة الثالثة ، فقضى بها سبعة أشهر .. وكانت نذر الزوال للدولة العثمانية تطل في الأفق .. فعاد من ألمانيا إلى دمشق مباشرة ! ..

● وصادفت عودته إلى دمشق إقامة الحكم العربي بقيادة فيصل بن الحسين (١٣٠٠ - ١٣٥٢هـ - ١٨٨٣م - ١٩٣٣م) سنة ١٣٣٨هـ - سنة ١٩١٩م .. لكن الاحتلال الفرنسي عاجل هذا

الأمل العربي سنة ١٣٣٨هـ - ١٩٢٠ م .. ففكـر الشـيخ ، الذـى هـاجـر من تـونـس المـحتـلة بالـفـرنـسيـين ، فـى العـودـة إـلـيـها بـعـد أـن اـحـتـلـوا دـمـشـق أـيـضـا ! .. لـكـنه رـحـل إـلـى الـقـاهـرة وأـلـقـى بـهـا عـصـا تـرـحالـه الذـى استـمـر عـشـر سـنـوـات ، فـاستـوطـن الـقـاهـرة سـنة ١٣٣٩هـ - ١٩٢١ م ..

● وفى القـاهـرة أـعـانـه الاستـقـرار عـلـى الإـنـتـاج العـلـمـى المنـظـم ، والـنشـاط الإـصـلاـحـى الدـائـم ، فـوضـحـت معـالـم نـهجـه فى التـجـديـد والإـصلاح ، وـتـكـوـنـت من حـولـه حلـقـات الطـلـاب والـمـرـيدـين ، وـأـخـذـت تـأـثـيرـات عـلـمـه وإـصـلاـحـه تـلـفـت إـلـيـه أـنـظـارـ الـعـلـمـاء وـطـلـابـ الإـصلاح ..

فـفـي سـنة ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢ م .. أـلـفـ رسـالـتـه «الـخـيـال فـي الشـعـرـ العـرـبـى» .. وـاشـتـغـلـ عـدـة سـنـوـات فـى التـحـقـيق لـكـتبـ التـرـاثـ بالـقـسـمـ الأـدـبـى فـى دـارـ الكـتبـ المـصـرـيـة .. وـتـجـنـسـ بالـجـنـسـيـةـ المـصـرـيـة .. ثـمـ تـقـدـمـ إـلـى اـمـتـحـانـ العـالـمـيـةـ بـالـجـامـعـ الـأـزـهـرـ ، فـحـصـلـ عـلـيـها بـجـدـارـة ، وـأـصـبـحـ واحدـاـ مـنـ عـلـمـاءـ الـأـزـهـرـ الشـرـيفـ ..

● ولـمـ يـكـنـ التـجـنـسـ بـالـجـنـسـيـةـ المـصـرـيـةـ ، وـلـاـ انـخـراـطـ فـي «هـيـثـةـ كـبـارـ الـعـلـمـاءـ» ، وـالـاشـتـغـالـ بـالـبـحـثـ وـالـتـحـقـيقـ .. لـمـ يـكـنـ فـي ذـلـكـ ماـ يـعـوقـ الشـيـخـ الـخـضـرـ عنـ موـاـصـلـةـ النـهـوضـ بـمـسـئـولـيـاتـهـ وـوـاجـبـاتـهـ كـعـالـمـ مـسـلـمـ وـمـجـاهـدـ عـرـبـى .. وـأـيـضـاـ رـعاـيةـ حـقـوقـ وـطـنـهـ الـأـصـلـىـ تـونـسـ ، وـأـشـقـائـهـ الرـازـحـينـ ، بـالـمـغـربـ ، تـحـتـ نـيرـ الـاسـتـعـمـارـ الـفـرـنـسـى .. فـنـهـضـ الشـيـخـ فـى سـنة ١٣٤٢هـ - ١٩٢٤ مـ بـتـأـسـيـسـ (جـمـعـيـةـ تـعاـونـ جـالـيـاتـ إـفـرـيـقيـاـ الشـمـالـيـةـ)

لتكتيل وتحريك جهود أبنائها في خدمة قضية تحرير هذه البلاد من الاستعمار .. ولقد كانت هذه الجمعية مكان اللقاء والتعاون بين أحرار تلك البلاد ومناضليها ، فضمنت عضويتها من المغرب : الفضيل الورتلانى (١٣٧٨ - ١٩٥٩ م) ومن الجزرائر البشير الإبراهيمى (١٣٠٦ - ١٨٨٩ هـ - ١٩٦٥ م) ومن تونس : الحبيب بورقيبة (١٢٢١ - ١٩٠٣ هـ) .

● وفي سنة ١٣٤٤ هـ - سنة ١٩٢٥ م بدأت معاركه الفكرية الكبرى بكتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .. ولقد كان الشيخ صديقاً لأسرة عبد الرزاق ، يتردد على منزلهم ، وبينهم وبينهم علاقات المودة والاحترام .. وعندما قارب طبع كتاب الشيخ على عبد الرزاق (الإسلام وأصول الحكم) على التمام ، طلب آل عبد الرزاق من الشيخ الخضر عناوين زعماء العالم الإسلامي ومفكريه ليهدوا إليهم الكتاب ، فأتاهم بقائمة العناوين من صديقه محب الدين الخطيب .. فلما طبع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) أهديت إليه نسخة منه ، ففاجأته أفكار صاحبه .. فعكف على الرد عليه ونقضه ، فطبع الرد في نفس السنة ، ونفت طبعته خلال شهر واحد !

وفي العام التالي (١٣٤٥ - ١٩٢٦ م) ظهر كتاب (في الشعر الجاهلي) للدكتور طه حسين ، فرد عليه الشيخ بكتابه (نقض كتاب في الشعر الجاهلي) فصنع معه ما صنع مع كتاب (الإسلام وأصول الحكم) عندما فنده فقرة فقرة وفكرة فكرة ، مع أدب رفيع في الحوار وبراعة في الجدل كشفت عن عقل متمنك ومتمرس في ميدان البحث والمناظرة ، يغترف صاحبه من معين من العلم لا يغيب .

لقد أدى الرجل بهذه الكتابين حق دين وأمة ، ونهض بفرض
كفائي وجوب على الأمة جماعه .. وكان ، بحق ، كما قال هو :

ناضلت عن حق يحاول ذو هوى تصويره للناس شيئاً منكراً

● وفي سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م اشترك مع صديقه العلامة
أحمد تيمور باشا في تأسيس (جمعية الشبان المسلمين) التي
جاءت طليعة الجمعيات الإسلامية التي تكونت للتعریف
بإسلام ، والذود عن حضارته ، في تلك الحقبة التي تميزت بزحف
فكري « التغريب » على وطن العرب وعالم الإسلام .. ولقد رأس
أول اجتماع تحضيري لتأسيسها في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧م ..

كذلك نهض الشيخ الخضر بتأسيس (جمعية الهدایة
الإسلامية) ، التي ضمت كوكبة من المثقفين ثقافة دينية ومدنية ..
وأصدر لها مجلة (الهدایة الإسلامية) .. وكون لها مكتبة عامة ،
جعل من مكتتبته الخاصة نواة لها .. ولقد امتد نشاط هذه الجمعية
إلى الأقاليم ، فقامت لها فروع فيها .. وكانت محاضراته المستمرة
فيها ومقالاته في المجلة جهداً منظماً ومستمراً قدم من خلاله
معالم دعوته للإحياء الإسلامي والنهضة العربية وتحرير ديار
العروبة والإسلام .. ولقد جمعت مقالاته ومحاضراته هذه في
كتاب من ثلاثة أجزاء هو (رسائل الإصلاح) ..

● وعندما أصدر الأزهر مجلته ، التي بدأت باسم (نور
الإسلام) في سنة ١٣٤٩هـ سنة ١٩٣٠م عهد إلى الشيخ
الخضر برئاسة تحريرها ، فنهض بهذه المهمة من عددها الأول -
(محرم سنة ١٣٤٩هـ مايو سنة ١٩٣٠م) . حتى عدد ربيع الآخر

سنة ١٣٥٢هـ يوليو سنة ١٩٣٣م .. عندما استقال من رئاسة تحريرها ، رافقها التعاون مع الأستاذ محمد فريد وجدى (١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ ١٨٧٨ - ١٩٥٤م) الذى عين - دون إذن الشيخ الخضر - مديرًا لتحرير المجلة .. وكان بينهما جدل فكري يومئذ فى الصحف والمجلات .. ولم تفلح وساطة الشيخ الطواهري (١٢٩٥ - ١٣٦٣هـ ١٨٧٨ - ١٩٤٤م) - شيخ الأزهر - فى إثنائه عن الاستقالة .. وكان معاشه يومئذ أقل من خمسة جنيهات! .. لكن نشاطه تواصل فى التدريس بكلية أصول الدين .

● وعندما تكون «مجمع اللغة العربية» بالقاهرة فى سنة ١٣٥١هـ ١٩٣٢م ، من عشرين عضواً عاملاً ، كان الشيخ الخضر واحداً من أقدم هؤلاء الأعضاء ، ومن أكثرهم إنتاجاً .. فلقد شارك فى كثير من لجان المجمع العلمية ، من مثل : لجنة اللهجات .. ولجنة الأدب والفنون الجميلة .. ولجنة دراسات معجم فيشر .. ولجنة الأعلام الجغرافية .. ولجنة الأصول .. ولجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم .. ولجنة المساحة والعمارة .. ولجنة المعجم الوسيط .. الأمر الذى يعكس وزنه العلمى وثقيله الفكرى وثقافته الموسوعية وجهده الدؤوب فى خدمة الفكر .. كذلك نشرت له مجلة المجمع العديد من الأبحاث ، من مثل :

- ١ - «المجاز والنقل وأثرهما فى حياة اللغة العربية » ..
- ٢ - «شرح قرارات المجمع والاحتجاج بها ، وتمكملة مادة لغوية ورد بعضها فى المعجمات ولم ترد بقيتها» ..
- ٣ - «الاستشهاد بالحديث فى اللغة » ..
- ٤ - «وصف جمع العاقل بصفة فعلاء» ..

- ٥ - « اسم المصدر في المعجم » .
- ٦ - « طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدتها في البلاد العربية » .
- ٧ - « شعر البديع في نظر الأدباء » .
- ٨ - « من وثق من علماء العربية ومن طعن فيه » .
ولم يقف نشاطه الجمعي عند مجمع القاهرة .. فلقد اختير عضواً بالجمع العلمي العربي بدمشق .
- وفي سنة ١٣٦٦هـ سنة ١٩٤٧م رأس تحرير مجلة (لواء الإسلام) وبدأ فيها تفسيره للقرآن الكريم ..
 - وفي سنة ١٣٧٠هـ سنة ١٩٥١م نال عضوية « هيئة كبار العلماء » برسالته (القياس في اللغة العربية) .
 - وعندما قامت الثورة المصرية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م كان منصب شيخ الأزهر شاغراً . فوق اختيار الثورة وحكومتها على الشيخ الخضر إماماً أكبر وشيخاً للإسلام ووجهها مشرقاً لهذه الجامعة العريقة تطل من خلاله على عالم العربية والإسلام .. فتوجه ثلاثة من الوزراء إلى منزل الشيف ، بشارع خيرت ، في يوم الثلاثاء ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٧١هـ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢م طالبين منه قبول مشيخة الأزهر .. فنهض بالأمانة ما وسعته الطاقة .. وعندما أحسن بضمغوط تحول بينه وبين تنفيذ ما يريد ، أو تطلب منه تنفيذ مالا يرضى صمم على الاستقالة في ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣هـ ٧ يناير سنة ١٩٥٤م .. قائلاً كلمته الشهيرة : « يكفيني كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء » ! .. ولقد ألمح إلى ملابسات

استقالته عندما قال : «إن الأزهر أمانة في عنقى ، أسلمها - حين أسلمها - موفورة كاملة ، وإذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الأزدھار على يدي فلا أقل من ألا يحصل له نقص » ! ..

● ومنذ ذلك التاريخ تفرغ للبحث والكتابة والمحاضرة ، حتى وفاه الأجل ، فانتقل إلى جوار ربه مساء يوم الأحد ١٣ رجب سنة ١٣٧٧هـ ٣ فبراير سنة ١٩٥٨م .. فشييعه العلماء والفضلاء والعارفون لفضله وعلمه ونضاله ، حتى لقد امتد موكب جنازته ما بين ميدان باب الخلق والجامع الأزهر الشريف !؟ ..

ولم يخلف الرجل وراءه من حطام الدنيا شيئاً ، حتى لقد دفن - بناء على وصيته - بمدفن الأسرة التيمورية ، مع صديقه العلامة أحمد باشا تيمورا .. لكنه خلف ، غير النضال والأثر الطيب والذكر الحسن والقدوة الصالحة ، كنوزاً من الفكر شاهدة على عقله المبدع والمجد ، وجهده الدؤوب ، وعزمه الذي لم يعرف الوهن أو التقصير .. فغير خطبه ومحاضراته ومقالاته وأبحاثه التي لم تجتمع .. خلف لنا هذه المؤلفات :

١ - (رسائل الإصلاح) - في ثلاثة أجزاء .

٢ - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) .

٣ - (نقض كتاب في الشعر الجاهلي) .

٤ - (القياس في اللغة العربية) .

٥ - (الخيال في الشعر العربي) .

٦ - (آداب الحرب في الإسلام) .

٧ - (خواطر الحياة) - (ديوان شعره) .

٨ - (تعليقات على كتاب (المواقف) للشاطبى) .

* * *

لقد كان ، رحمة الله ، عقلا إسلاميا مجددا .. ومناضلا فى سبيل النهضة العربية والإحياء الإسلامي ، يتحلى بخلق الأولياء والصديقين والشهداء ..

● فهو فى تونس يواجه الاستبداد الاستعمارى والمسخ الحضارى بالدعوة إلى إحياء العربية لتكون سلاحا فى معركة الأمة من أجل حريتها واستخلاص هويتها الإسلامية .. ويستنهض الشعب بإبراز قيمة ومكانة « الحرية » فى الإسلام .. ويدفع الثمن هجرة من الريوع التى نشأ فيها ! ..

● وهو فى المشرق ، بدمشق ، يواجه تسلط السفاح أحمد جمال باشا ، فيدفع الثمن سجنا وتعذيبا .. فلقد كان عداوه للاستعمار الأجنبى وللاستبداد资料 الداخلى شديدا ودائما ..

فلا كان من عيش أرى فيه أمتى

تساس بكفى غاشم وغريب!

● وهو فى مصر يتصدى لخطر الغزو الفكرى ، مثلا فى تيار « التغريب » ، فينقض كتابى على عبد الرزاق وطه حسين ... وسهم ، بالفكرة ، فى إنهاض العروبة وتتجدد الإسلام .. ويسلك سبل التنظيم - الاجتماعى والفكرى والقومى والعلمى - من خلال (جمعية الهدایة الإسلامية) ومجلتها .. و (جمعية تعاون حاليات إفريقية الشمالية) .. و (جمعية الشبان المسلمين) .. و (هيئة كبار العلماء) .. و (الجامع اللغوية) .. و (القسم الأدبى بدار الكتب

المصرية) .. ومجلات (نور الإسلام) و (لواء الإسلام) .. الخ ..
الخ .. ليجمع الأنصار حول فكره التجديدي ، وليمهد السبل لهذا
الفكر كى يوضع فى الممارسة والتطبيق ..

لقد جمع إلى وعيه بتراث أمته وكنوزها الحضارية ، وعيا
بالتحداثيات المعاصرة التي تحول بينها وبين النهضة والإحياء ،
فكان لسان «الأصالة» ، المعبر عن مشكلات «المعاصرة»
وضروراتها . يذود عن «فكر الإسلام ومجد العروبة» ، ويدعو
إلى النهضة الحديثة المرتكزة على «ال المعارف » و«الصناعات»! ..

أبناء هذا العصر ، هل من نهضة
تشفى غليلا حرّة يتصلّد؟!
هذا الصنائع ذلت أدواتها
وسبيّلها للعالمين مهد
إن المعارف والصنائع عدة
باب الترقى من سواها موصد !

ولقد أصاب صديقه العالم الفاضل محب الدين الخطيب ،
عندما وصفه فقال : « هذا رجل آمن بالإسلام ودعوته ، وأحب
من صدر حياته أن يكون من الذين قال الله سبحانه فيهم :
(إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا
تخافوا ولا تحزنوا ، وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون) ^(١) ... ^(٢) .

(١) فصلت : ٣٠ .

(٢) لقد جمعنا مادة هذه الصفحات عن حياة الشيخ الخضر من مقال صديقه محب
الدين الخطيب ، وعنوانه : (شيخ الأزهر السابق : السيد محمد الخضر حسين)
مجلة (الأزهر) عدد شعبان سنة ١٣٧٧ هـ . وكتاب (مشيخة الأزهر) لعلى عبد
العظيم ج ٢ ص ١٤٧ - ١٦٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٩ م .

نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم

في هذا الكتاب - (كتاب الشيخ الخضر) - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) - عمد المؤلف إلى نهج يغنى قارئه عن قراءة الكتاب الذي يرد عليه وينقضه .. فإذا لم يتيسر للقارئ الاطلاع على كتاب الشيخ على عبد الرزاق ، فإنه سيطلع عليه في ثنايا كتاب الشيخ الخضر ، حتى ليكاد الرجل لا يتدرك من كتاب (الإسلام وأصول الحكم) فقرة إلا أوردها ليناقش صاحبها ولينقدها وينقض فكرتها أو يبين رأيه فيها .. فهو يتبع أبواب الكتاب ، موضوع النقض ، باباً بعد باب ، فيبدأ بتلخيص الباب .. ثم يأخذ في إيراد الفقرة المعبرة عن الفكرة ، فينقضها ، وهكذا ، إلى نهاية الباب .. وفيه معظم نصوص كتاب على عبد الرزاق .. الأمر الذي يغنى القارئ له عن كتاب على عبد الرزاق ..

وفي هذا الكتاب يتجلى الشيخ الخضر ، في أسلوبه واختيار ألفاظه : «عالما - أدبيا» .. فهو ينتقى ألفاظه المعبرة بدقة شديدة عن المعنى المراد كما يصنع «الفلسفه - العلماء» .. وهو يتخير من هذه الألفاظ المحكمة ما هو جميل ، ويصوغها في أسلوب بالغ الرقى ، كما يصنع الأدباء الذين برعوا في تذوق العربية وفهموا أسرار جمالها وأعانهم على ذلك علم غزير بعلومها .. حتى ليصلح أسلوب الرجل وبيانه لأن يكون نموذجاً للغة «العلماء - الأدباء» ! ..

وفي هذا الكتاب نرى الشيخ الخضر عالماً بالمنطق وقضاياها - بالمعنى الفني والاصطلاحى - بارعاً في فن الجدل والمناقشة .. وإذا كان الشيخ على عبد الرزاق قد برع في «المراوغات التشكيكية»

التي مكتنته من أن يضع في كتابه متناقضات يستطيع أن يلجمها من إحداها إلى الأخرى ، عند المعاشرة ، وفي أسلوب وبألفاظ قد تسعفه إذا هو شاء أن ينفي عن كتابه التناقض ؟! - وهو الأمر الذي وضح جلياً في « مذكرة » دفاعه عن نفسه ودفعه لاتهامات « هيئة كبار العلماء »^(١) - فإن براعة الشيخ الخضر في فن الجدل وأدب المعاشرة قد مكتنته من تتبع « المراوغات التشكيكية » للشيخ على عبد الرزاق ، في صير وأناة ورسوخ قدم ، يحسده عليها أهل العلم وأساطين الجدل والمعاشرة .. وإن بدا الرجل ، في هذا الميدان ، غير مألف بالسبة للقراء المتعجلين ! ..

كذلك ، يتجلى الرجل ، في كتابه هذا ، « ناقدا - محققا أمينا » .. فهو لا يقف في نقد مصادر خصميه عندما استند إليه الخصم من نصوص واقتباسات ، بل يعود إلى المصادر التي يقتبس منها الخصم ، ليتحقق من أمانته في النقل ، وليري هل انتزع النص من سياقه على نحو مخل باتساق الأفكار؟ .. ولقد استطاع الرجل أن يمسك بتلابيب الشيخ على عبد الرزاق في بعض من هذه المواطن ! ..

وكمثال على هذا « النهج التحقيقي » في نقد استخدام المصادر ، تتبع الشيخ الخضر لمقوله الشيخ على عبد الرزاق القائلة إن علماء الكلام الإسلاميين قد قرروا للخليفة والإمام سلطاناً إليها مطلقاً .. فلقد ذهب الشيخ الخضر إلى المصادر التي عزا إليها الشيخ على هذه المقوله ، فكشف غياب الدقة عن الرجل في هذا

(١) انظرها في كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) ص ٩٣ - ١٠١ . طبعة دار الشروق . القاهرة سنة ١٩٨٩ م .

الادعاء .. وهو يكشف لنا هذه الحقيقة ، التي هي غوذج لهذا المنهج في «النقد بالتحقيق» فيقول : « قال المؤلف - (على عبد الرزاق) - عازيا إلى (طوالع الأنوار)^(١) وشرحه (مطالع الأنظار)^(٢) : « ولا غرو أن يكون له - (الخليفة) - حق التصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم »^(٣) . قطف المؤلف هذه الجملة من أصلها وأطلقها خالية من الروح التي تجعلها حكمة جليلة ، فإن صاحب (الطوالع) إنما ألقاها في نسق التعليل لأنخذ العدالة شرطا من شروط الإمامة ، فقال : (الرابعة : أن يكون عدلا ، لأنه يتصرف في رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم) . وقال شارحه في (المطالع) : (لولم يكن - يعني الإمام - عدلا « لم يؤمن تعديه ، وصرف أموال الناس في مشتهياته ، وتضييع حقوق المسلمين) . فالمراد من التصرف في الأموال والرقاب والأبضاع التصرف بحق ، وهو التصرف بنحو القضاء ، أو بعمل مشروع ، كاستخلاص الأموال المفروضة ، وحمل الناس على أمر الجندية ، وولاية نكاح من لا ولى لها »^(٤) .

فهو ، هنا ، يحقق اقتباسات خصمه ، ويكشف التجاوز الذي حدث في الاستشهاد بسبب عزل العبارة المقتبسة ، قسرا ، عن السياق الذي وردت فيه ! ..

* * *

(١) هو متن في التوحيد ، للإمام البيضاوي ، ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد ابن على .

(٢) لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني .

(٣) الأبضاع : الفروج .

(٤) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١١ من طبعة الأصل) .

ولقد كانت المعركة بين الشيخ على عبد الرزاق وبين خصوصه ، في نظر التيار « العلماني » على وجه الخصوص ، قد اتخذت صورة الصراع بين « التجديد » وبين « الجمود والتقليد » .. فصاحب (الإسلام وأصول الحكم) قد قدم نفسه كمجدد إسلامي ، وتحدث عن كتابه كإسهام في التجديد الديني .. كما اشتملت جبهة خصوصه على أصوات كثيرة مثقلة بنغمات « الجمود والتقليد » .. لكن الشيخ الخضر حسين لم يكن من هؤلاء ، ولا كان كتابه صوتا من هذه الأصوات .. فلقد كان الرجل مجددا إسلاميا راسخ القدم على درب تجديد الإسلام ، يخاصم الجمود والتقليد ، ويرى فيما شذوا على نهج الإسلام الحق وال المسلمين الحقيقيين .. وفي هذا الصدد يقول : « .. من أول ما عنى به الإسلام في تشريعه أن أطلق العقول من وثاق التقليد ، وفتح أمامها باب النظر حتى تعبر إلى قرارa اليقين على طريق الحجة والبرهان ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) وقال : ﴿إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئًا﴾^(٢) . وقد جرى علماء الإسلام ، ولا سيما السلف الصالح ، على هذا المنهج ، فكانوا لا يتبعون ذا رأي على رأيه ولا يتقلدون حكما قبل أن يعلموا مستنته ، وإذا عرفوا المستند عرضوه على قانون الأدلة السمعية وزنوه بميزان النظر ليعلموا مبلغه من الصحة ، فإذا ثبت على النقد وسلم من وجوه الطعن رفعوه على كاهل القبول وإلا نبذوه نبذ الحذاء المرقع ، غير مبالين بمقام مدعيه

(١) الإسراء : ٣٦ .

(٢) النجم : ٢٨ .

وإن حاكى القمر رفعة وسناء ! ومن درس مسائل الخلاف من عهد الصحابة ، رضى الله عنهم ، إلى العصر الذى ساد فيه القول بسد باب الاجتهد ، رأى الصحابة كيف يخالف بعضهم بعضا ولا ينقاد صغيرهم إلى كبیرهم إلا بزمام الحجة ، وسار على هذا الاستقلال وحرية الفكر التابعون فمن بعدهم ، ولا يكبر على أحد من المجتهدين أن يناظر أستاذه أو من كان أوفر منه علما وأوسع نظرا فيقارع حجته بالحجفة ، حتى إذا لم تمتلى نفسه بالثقة من أدلة اجتهد لنفسه وأقام بجانب مذهبة مذهبها ، ولتجد من هؤلاء من يبلغه مذهب الصحابي في قضية لم ينعقد عليها إجماع فيستأنف النظر في دلائلها ولا يكون في صدره حرج أن يخالف الصحابي أو يرجع مذهب تابعى على مذهبه»^(١) ..

وهذا الانحياز الإسلامي إلى التجديد قد ظل نهجا لم يخل منه عصر - وإن ذبل خلال مرحلة الانحطاط والجمود - المملوكية العثمانية - أما في عصرنا ، عصر اليقظة « فإن في العالم الإسلامي علماء شبووا على حرية الفكر وإطلاق العقل من وثاق التقليد الأصم ، فهم لا يكرهون لذوى الألباب أن يبحثوا حتى في أصل العقائد (وجود الخالق) ، وهم لا يستطيعون أن يحولوا بين المرء وما يعتقد من باطل ، وليس في أيديهم سوى مقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد»^(٢) .

هكذا حدد الشيخ الخضر موقعه في هذه المعركة وأبان عن هويته ، فهو نصير للتجديد ، وخصم للجمود والتقليد ، ومن هذا

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٣٨ ، ٣٩ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الثاني (ص ١٣٠ ، ١٣١ من طبعة الأصل) .

الموقع يتقدم لنقض كتاب الشيخ على عبد الرازق « بمقابلة الآراء بما تستحقه من تسليم أو تفنيد » !

* * *

وإذا كان الرجل قد حدد موقعه وأبان عن هويته في هذا الصراع الفكري ، فهو قد نفى عن على عبد الرازق سمة التجديد ، وأعلن عن أن « التغريب » والافتتان بالغرب ومقولات كتابه ونظريات فلاسفته وتصورات مستشرقيه هو الذي جعل الشيخ على عبد الرازق ينظر إلى الإسلام - في قضية الدولة والسياسة - بالمنظار الذي نظرت به النهضة الأوروبية إلى المسيحية الكاثوليكية ، فيرى الخلافة : استبدادا وحكمـا بالحق الإلهي وكهانة تجعل الحاكم نائبا عن الله ، لا يسأل عما يفعل .. ويرى الإسلام : دينا لا دولة ، ورسالة روحية يا بعد ما بينها وبين السياسة وتنظيم المجتمعات ..

إنه تقليد الغرب ، ذلك الذي جعل صاحب (الإسلام وأصول الحكم) يرى الإسلام مسيحية تطلب أن ندع مالقيصر لقيصر وما لله لله ! .. فهو « التغريب » ، إذا ، وليس « التجديد » ، المنطلق الذي رأه الشيخ الخضر مصدرـا لهذا الفكر الذي انفرد به الشيخ على عبد الرازق دون كل علماء الإسلام على امتداد تاريخ الإسلام ! ..

إنه يحدد « التغريب » - وتصور الإسلام - في السياسة - مسيحية - كعـلـة أولـى لهذا الفكر ، فيقول : « يتـسـأـلـ الناسـ أـحيـاناـ عنـ الـحالـ الـذـيـ لـبسـ قـلـبـ المؤـلفـ (ـ الشـيخـ عـلـىـ عـبـدـ الرـازـقـ)ـ

حتى أصبح يقول على الله غير الحق : هل اقتحم هذه الخطيئة لقصور في الفهم ؟ أم لداعية افتاته بملة أخرى ؟ إذا صح للقارئ أن يتزدّد في بعض المباحث السابقة ، فإن هذا البحث - (الذى تصور فيه على عبد الرازق الإسلام « رسالة لا حكم ودين لا دولة ») - لا يبقى له ريبة في أن المؤلف قد يقصد إلى قلب الحقائق ، حيث لا يصح أن تنقلب في نظره^(١) ! فليس قصور الفهم هو علة هذه الأفكار ..

وعندما يتحدث على عبد الرازق عن وجود تصوّرين للحاكم في نظر علماء الإسلام ، أحدهما - وهو مذهب الجمهور ، في رأيه - يرى الحاكم ذا سلطان إلهي مستبد .. يبصّر الشيخ الخضر أثر التقليد لماهـب الغربيـن - لاماـهـب الإـسلامـيـن - في هذا الادعـاء .. فيـقول - في تحفـظ العـلـماء ودقـتـهم : « والـذـى يـؤـخـذ بطـريق الاستـنـتـاج أنـ المؤـلـف عـرـف أنـ للـغـرـبيـن فـي سـلـطـة الـمـلـك مـذـهـبـين فـابـتـغـى أنـ يـكـون لـلـمـسـلـمـيـن مـثـلـهـمـا ، وـلـمـ يـجـد فـي كـلـامـ أـهـلـ الـعـلـمـ عـنـ الـخـلـافـةـ ماـ يـوـافـقـ أوـ يـقـارـبـ القـولـ بـأنـ سـلـطـانـ الـخـلـيفـةـ مـسـتـمـدـ منـ سـلـطـانـ اللـهـ تـلـمـسـهـ فـي الـمـدـائـعـ منـ الـشـعـرـ أوـ النـشـرـ .. »^(٢) ..

وعندما يستند الشيخ على عبد الرازق إلى آراء المستشرق « السير أرنولد » (١٨٦٤ - ١٩٣٠) في تقرير « أحكام شرعية » خاصة بالإمامـةـ والـخـلـافـةـ ، يـبـصـرـ الشـيـخـ الـخـضـرـ أـثـرـ الـافـتـانـ بـالـغـرـبـ وـتـأـثـيرـاتـ الـهـيـمـنـةـ التـىـ تـمـارـسـهـاـ الـحـضـارـةـ الـغـرـبـيـةـ عـلـىـ عـقـولـ الـبـعـضـ

(١) الـبـابـ الثـالـثـ مـنـ الـكـتـابـ الثـانـىـ (صـ ١٧٢ـ مـنـ طـبـعةـ الـأـصـلـ) .

(٢) الـبـابـ الـأـوـلـ مـنـ الـكـتـابـ الـأـوـلـ (صـ ١٤ـ مـنـ طـبـعةـ الـأـصـلـ) .

إلى الحد الذى جعلهم يأخذون عنها ، لا المباحث التاريخية والاجتماعية ، بل وأحكام الشرع والدين !؟ .. فيقول : « ... ولو أحالنا المؤلف - (على عبد الرزاق) - على كتاب السير أرنولد - (الخلافة) - في بحث تاريخى أو اجتماعى له مساس بالخلافة لأنّه منا الأسف على أن فاتنا الاطلاع عليه مأخذًا بليغاً ، ولكنه أحالنا على كتاب السير أرنولد فى تحقيق حكم شرعى ، فقلنا : لعله أراد خلط الجد بالهزل ، أو إخراج أحكام الشريعة من دائرة الراسخين فى علومها ! يجب أن تكون قيمة الأحكام الشرعية فى نظر المؤلف فوق هذا التقدير ، وما ينبغي له أن يخيل إلينا أنا فى حاجة إلى الاقتداء بعقول الغربيين حتى فى أمور الدين من واجب وحرام . وإذا كان المؤلف يدرى أن للشريعة أصولاً ومقاصد لم يدرسهما السير أرنولد حق دراستهما ، فإن إحالتنا على كتابه ليست سوى عشرة فى سبيل البحث تعترض السرج فتكبوا بهم فى تردد وارتياب»^(١) !

وعندما يتصور الشيخ على عبد الرزاق ، ويصور الرسول ، ﷺ ، مجرد «مُبلغ» رسالة ، لاحظ له ولا شأن «بالتنفيذ» لما تضمنته هذه الرسالة من تنظيم للمجتمعات وسياسة للناس .. يتباهى الشيخ الخضر إلى تأثيرات صورة المسيح ، عليه السلام ، بنظر علمانية الحضارة الغربية ، فى تلوين تلك الصورة المدعاة لنبى الإسلام .. «فالرأى الذى يقصده المؤلف - (على عبد الرزاق) - حسبما تصرح به ألفاظه وما يسوق عليه من الشبه - هو أن النبى ، ﷺ ، مُبلغ فقط ، ولم يكن من وظيفته تنفيذ ما أوحى إليه بتبلیغه ، وأنه لم

(١) الباب الثاني من الكتاب الأول (ص ٢٩ من طبعة الأصل) .

يأت بشرعية لها مساس بالقضاء وسياسة الدولة . وهو رأى لم ينسج على أصل شرعى ولم يقم على بحث علمى ، ولكن الافتتان بزخرف الحياة الأفرنجية يخامر العاقل ، فإذا الخيال ينقر بالقلم ما شاء أن ينقر ، ويقلب صور الحقائق إلى مala يخطر على قلب أفاك أثيم»^(١) !

وإذا كان اللاهوت المسيحي قد تصور المسيح مُنْبَتَ الصلة بالدولة والسياسة ، يدعو إلى أن ندع مالقيصر لقيصر وما لله لله .. فهو قد تصوره إليها أو ابنا لله ، له خصائص الألوهية وصلاحيتها .. فإذا جاء الشيخ على عبد الرزاق وتحدث عن سلطان الرسول ، ﷺ ، على القلوب سلطانا يجعل له « حق التصريف لكل قلب تصريفا غير محدود » .. رأينا الشيخ الخضر ينبه على أن الإسلام يرى الله سبحانه وتعالى هو المنفرد بتصريف القلوب .. وينقل رأى الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ١٣٧٢ هـ ١٤٤٩ م) في (فتح الباري) والذي يقول فيه : « إن الله تعالى تمدح بالانفراد بذلك ولا مشارك له فيه » .. ورأى البيضاوى (٦٨٥ - ١٢٨٦ م) الذي يقول في تفسير آية : (ونقلب أفتندتهم وأبصارهم)^(٢) : إن في نسبة تقليب القلوب إلى الله إشعارا بأنه يتولى قلوب عباده ولا يكلها إلى أحد من خلقه » .. ثم يحدد الشيخ الخضر مصدر هذا « الغلو » فيقول : « وإنك لتتجد في هذه الجمل من الغلو في الوصف مالم يذكره النبي ، ﷺ ، عن نفسه ، وإنما علق بقلم المؤلف - (على عبد الرزاق) - من أثر ديانة أخرى»^(٣) ! ..

(١) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٦٥ من طبعة الأصل) .

(٢) الأنعام : ١١٠ .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الثانى (ص ١٦٦ من طبعة الأصل) .

وفي الحديث عن موقف علماء الإسلام من الفلسفة يلمع الشيخ الخضر خطر النهج الذي يجعل أصحابه مقلدين « لكل ما يلفظ به الغربيون » ^(١) ..

ولم يكن الرجل داعية لإقامة الأسوار بين الحضارات ، ولكنه كان نصيراً للتفاعل الصحي الراشد ، الذي يقوم بين حضارات مستقلة بما تتميز به وتحتسب من سمات وخصائص .. وعدوا للافتتان بزخرف الحضارة الغربية .. وهو يتحدث عن هذا الموقف المتوازن عندما يعرض موقف حضارتنا من الحضارة اليونانية ، فيقول : « لقد عنى المسلمون من علوم اليونان بالفنون التي كانت معروفة لهم ، أو كانت بضاعتهم فيها مزاجة ^(٢) . وكانوا يصرفون عنایتهم إلى هذه العلوم على قدر ما يرون لها من فائدة ، وعلى حسب ما تمس إليه الحاجة ، فأقبلوا على العلوم الرياضية والطبيعية والفلسفة والمنطق بمحاجة قلوبهم ، وأعطوا جانبًا من عنایتهم إلى ما نقل لهم من سياسة أفلاطون وأرسطو ، مع علمهم بأن أيديهم ملوءة بمبادئ السياسة الكافية في تدبير مصالح الأمة وصيانتها حقوقها على منهج الحرية السامية والعدالة الصادقة .. ومن نظر الغربية رأى أن سيرتهم العملية وما يلفظون به من نوابغ الكلم ما يشهد له بأنهم أدركوا في فن السياسة شأوا بعيداً ولم يكن حظهم منها أقل من حظ دارسي كتابي الجمهورية والسياسة » ^(٣) !

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٥١ من طبعة الأصل) .

(٢) أي رائحة .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٤٨ من طبعة الأصل) .

لقد أبصر الشيخ الخضرأثر «التغريب» و«الافتتان بالحضارة الغربية» في مجىء دعوى الشيخ على عبد الرزاق جانحة عن مسار الفكر السياسي الإسلامي منذ تبلور هذا الفكر وحتى عصرنا الحديث .. ذلك أن من آفات هذا «التغريب» :

- تصوّر تطور كل المجتمعات على ذات الـدرب وبذات المراحل وعلى نفس النحو الذي سلكه المجتمع الغربي في التطور !
- وتصوّر كل المدارس الفكرية والمذاهب والمنظومات الفكرية في ضوء مثيلاتها الغربية .. إلى الحد الذي نرى فيه ذاتنا وتاريخنا وواقعنا بمنظار الاستشراق ! ..

* * *

ولم يكن خلاف الشيخ الخضر مع هذا «النهج التغريبي» مجرد استمساك بفضيلة الاستقلال الفكري ، وفرط أنفة من التبعية لقوم غير مسلمين ، كما قد يفهم البعض خطأً وقصر نظر ! .. وإنما كان وراء هذا الموقف - فضلاً عن أن فضيلة الاستقلال الفكري هي السبيل الوحيد لرؤيه الأخصائص التي تميّز بين الحضارات ، ومن ثم فإنها السبيل الوحيد لتحصيل الحقيقة وإدراك الصواب . كان وراء هذا الموقف المعادى لهذا «النهج التغريبي» « موقفاً وطنياً» يدرك وظيفة هذا النهج التغريبي في تكرير التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية المفروضة على وطن العروبة وعالم الإسلام من قبل أبناء الحضارة الغربية الغزاة المستعمرين .. فالتبوعية الفكرية ، هنا ، تلعب دوراً فاعلاً وفعلاً في تأييد وتأييد الاستعمار الذي يحول بين المسلمين وبين الحرية والنهضة والتقدم إلى الأمام ! ..

لقد كان الخضر : «شيخا - مجددا - مناضلا» .. فهو عالم ملتزم بأصول الشريعة ومقاصدها .. وهو مجدد ، جعله تجديده مهتمما بواقع المسلمين المعاصر ، معنيا بالحلول الكافلة للأمة تجاوز سلبيات الواقع الذي تعيش فيه - وهو مناضل يدرك دور الشريعة والتجديد في التصدى لأعداء الأمة ، الذين يفرضون عليها القهر والعبودية والتخلف ، ويحولون بينها وبين الحرية والقوة والانطلاق ..

● فهو ، فى تونس ، قد ناهض الاستعمار ، الذى اضطره إلى الهجرة من وطنه الأول إلى الشام ...

● وهو ، فى الأستانة ، يشارك فى العمل السياسى ، ويضطلع بمهام فى السفارات الخارجية ، تجعله على دراية بما يصنع الغرب وما يبيت لعالم الإسلام ...

● وهو فى دمشق ، يناضل الاستبداد ، ويدخل السجن ... ثم يضطره الاستعمار资料 - الذى هجره من تونس - إلى الهجرة من دمشق إلى القاهرة ...

● وفي القاهرة - وبصدق كتاب (الإسلام وأصول الحكم) - أبصر الرجل كم هى جليلة تلك الخدمة التى يقدمها للاستعمار كل من يدعو إلى تحرير الإسلام من طابعه ودوره السياسى ، وتجريد الدولة ، فى وطن المسلمين ، من صبغتها الإسلامية ، وتقديم الإسلام دينا لا دولة ، ورسالة روحية لا شرع فيها ولا سياسة ... ذلك أن المسلمين ، فى ظل الاستعمار ، إذا اهتموا «بمالله» ، و«تركوا مالقيصر لقيصر» ، كان المستفيد الأول من ذلك هو الأجنبى ، لأن «قيصر» هنا

هو الاستعمار! .. «فعلمنة الإسلام» هي - في حقيقتها - وبصرف النظر عن النوايا - تشريع يمنع الخرج والإثم عن ضمير المسلم إن هو خضع لسلطان أجنبي أو سلطة غير إسلامية ... ومن ثم فإن اشتراط «أسلمة الدولة» و«أسلمة القانون» ، هو - في الحقيقة - دعوة للمسلمين كي يثوروا في سبيل حريةتهم وتسويد شريعة الإسلام في الوطن الذين يعيشون فيه ! ..

أبصر الشيخ الخضر هذه الحقيقة الجوهرية ، ونبه إليها وهو يرد دعوى الشيخ على عبد الرازق : «علمانية الإسلام» !

فهو عندما ينبه على تهافت أدلة الشيخ على عبد الرازق وحججه ، يشبهها - ساخرا - بوعود الدول الاستعمارية وعهودها؟! .. فيقول عنه : «بأنه تشبت بأوهى من عهد دولة استعمارية»^(١)!

وعندما يستدل على عبد الرازق على أن مخددا ، رسول الله ، كان رسولا مبلغا ، ولم يكن حاكما منفذًا ، بأن «الرسالة» غير «الملك» ، وبكلمة المسيح ، عليه السلام : «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله» ، وبأن يوسف ، عليه السلام ، كان عاملا في دولة لا تدين بدينه . . . ينبه الشيخ الخضر على مغایرة النهج الإسلامي لما سبقه من نهج في هذا الأمر . . . ويشير إلى الخطر البادي من استغلال هذه الدعوى في تكريس انفراد «القيصر» المعاصر ، الاستعمار ، بالسلطة والسلطان في عالم الإسلام .. فيقول : «لم يرض محمد بن عبد الله ، عليه السلام ، أن يقيم تحت سلطان غير سلطان الله ، ولم يرض لمعتنقي دينه الحنيف أن يستكينوا للسلطة غير إسلامية ، وفرض الهجرة والجهاد على ما نقول شهيد . وما

(١) الباب الثاني من الكتاب الثاني (ص ١٥٢ من طبعة الأصل) .

ينبغي للمؤلف - (على عبد الرزاق) - أن يحشر في غضون كتابه مثل هذه الكلمة - (أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله) - التي تقضي حاجة في نفس المخالف المتغلب ، وتبقى في النفوس أثر الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها^(١)! .. «إن محمد بن عبد الله ، صلوات الله عليه ، لم يعترف بسلطة دار الندوة بمكة ، وحاربها حتى خضد شوكتها واستأصل جرثومة فسادها ، ولم يعترف بسلطة قيصر ، وأخذ يعد ما استطاع من قوة ليدفع شره ويقوض دعائمه ملكه ..»^(٢)!

كذلك ، فإن الادعاء بأن الإسلام دين ليست به شريعة لسياسة الدولة والمجتمع ، هو - وعيينا أم لم نع - دعوة تمنع المشروعية لسلطان الأجنبي المتغلب وفلسفة قانونه الغريبة عن روح الأمة وحيتها الحضارية ، ذلك أن «الإسلام يقصد من تأسيس الدولة الإسلامية أمرين :

أحد هما : إجراء أحكام العادلة ونظمها الكافلة بسعادة الحياة ، إذ لا يقوم عليها بحق إلا من أمن بحكمتها وأشرب قلبه الغيرة على تنفيذها .

ثانيهما : الاحتفاظ بكرامة أوليائه وإعزاز جانبهم حتى لا يعيشوا تحت سلطة مخالف يدوس حقوقهم ، ويرفع أبناء قومه أوملته عليهم درجات»^(٣)!

(١) الباب الثاني من الكتاب الثاني (ص ١٣٦، ١٣٧ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثاني من الكتاب الأول (ص ٣٤ من طبعة الأصل) .

(٣) الباب الثاني من الكتاب الثاني (ص ١٤٦ من طبعة الأصل) .

والذين يجعلون الإسلام « دينا » لا « شرعاً » ، سيهدرون ، ضمن ما يهدرون من « مقاصد الشريعة » مقصد « الجihad » ، الذي تجاوز كونه سبيلاً « لحفظ الدين » ، وأصبح ، في مواجهة الاستعمار الأجنبي السبيل الأول لحفظ مقاصد الشريعة كلها؟! .. ذلك « أن المقاصد التي تقصدها الشريعة السماوية ترجع إلى حفظ النفس ، والدين ، والعقل ، والعرض ، والنسب ، والمال . فالقصاص ، مثلاً ، مشروع لحفظ النفس ، وحد الزنا لصيانة النسب ، وحد القذف لصيانة العرض ، وعقوبة شارب الخمر لصيانة العقل ، والجهاد لحفظ الدين . بل الاستعمار الأجنبي دل على أن الجهاد مشروع لحفظ الدين والنفس والعرض والمال ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى : (إن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة)^(١) ..^(٢) فللشريعة الإسلامية ، في الواقع الإسلامي ، دور تحريري .. وهي ليست مجرد نصوص ! .

ولقد كان طبيعياً للرجل الذي أدرك دلالة سيادة الشريعة وأحكامها على استقلال الأمة ودولتها ، أن يبصر دلالة سيادة « الشريعة » الاستعمارية في بلادنا على خضوعنا لهذا الاستعمار ... فأحكام الشريعة الإسلامية هي قانون الأمة الطبيعي ، وفي سيادتها ، بدلاً من الفلسفة القانونية للحضارة الغازية ، مظهر من مظاهر الاستقلال .. « وإذا كانت القوانين الوضعية لا يخضع لها المسلمون بقلوبهم ، ولا يتلقون القضاء القائم عليها بتسليم ، كان تقريرها للفصل بينهم غير مطابق لقاعدة الحرية ، إذ المعروف أن الأمة الحرة هي التي تساس

(١) التوبة : ٨ .

(٢) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ٢٠٠ من طبعة الأصل) .

بقوانين ونظم تألفها وتكون على وفق إرادتها أو إرادة جمهورها . فالشعوب الإسلامية لا تبلغ حريتها إلا أن تأسس بقوانين ونظم يراعى فيها أصول شريعتها ، وكل قوة تضرب عليها قوانين تخالف مقاصد دينها فهي حكومة مستبدة غير عادلة . فالذين ينقلون قوانين وضعها سكان روما أو لندرة أو باريز أو برلين ، ويحاولون إجراءها في بلاد شرقية ، كتونس أو مصر أو الشام ، إنما هم قوم لا يدرؤن أن بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من آفاق لاتدب فيه عناكب الخيال أو الضلال ، وأن في هذه القواعد ما يحيط بمصالح الأمة حفظا ، ويسير بها في سبيل المدنية الراقية عنقاً^(١) فسيحا . ولو قيض الله لشعوب هذه الأمة الإسلامية رؤساء يحافظون على قاعدة حرية الأم ، لألفوا لجاناً من وقفوا على روح التشريع الإسلامي ، وكانوا على بصيرة من أحوال الاجتماع ومتطلبات العصر ، وناظروا بعهدهم تدوين قانون يقتبس من أصول الشريعة ويراعي فيه قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد . وبغير هذا العمل لا يملك المسلمون أساس حريتهم ، ولا يسرون في سبيل سعادتهم آمنين»^(٢) !

فسيادة أحكام الشريعة في الأمة ، وهيمنتها وهيمنة فلسفتها بالمؤسسة القضائية الوطنية قسمة من قسمات « الاستقلال الحضاري » ، بدونها ستظل سيادة الأمة منقوصة ، وحريتها ناقصة ، حتى ولو حققت « الاستقلال السياسي » ، فأصبح لها « علم » و « نشيد » ؟ ! ..

(١) العنق - بفتح العين والنون - هو السير السريع .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الثالث (٢٤٣ ، ٢٤٤ من طبعة الأصل) .

ومن هذه «الزاوية النضالية» ، وبهذا «المنطق التحريري» أبصر الشيخ الخضر مهمة «الخلافة» الإسلامية ، ودورها التوحيدى للأمة ، ومردود هذا الدور وفعاليته فى مواجهة التحدىات التاريخية التى فرضها الاستعمار الغربى على عالم الإسلام .. «الخلافة لا تزيد على ما يسمى دولة ، إلا أنها رابطة سياسية تجعل شعوباً مختلفة العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رايتها بعاطفة من أنفسهم واختيار . ومن هذه الوجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة ، ويحاول الفرّ ، الذى ينخدع ببهج آرائهم ، أن يطوى رايتها ويحو أثرها»^(١) ..

لقد كانت الحصن الذى جمع المسلمين ، على امتداد تاريخهم الطويل ، فى مواجهة الغزاة .. وحتى فى لحظات ضعفها ومرضها ، كانت «الرمز» الذى ظل الاستعمار على عدائـه له وسعـيه لمحـوه ، مخـافة أن يتداركـها التجـديد والإـصلاح فـتعود حـصـنا للمـسلمـين ، يـجمـع وـحدـتهم ، ويـحـول بـيـن الاستـعمـار وـبـيـن التـهامـ أوـطـانـهـمـ واستـنزـافـ ثـروـاتـهـمـ وـاحتـلالـ عـقـلـهـمـ بـفـكـرـيـةـ التـغـيـبـ ! .. هـكـذـاـ أـدـرـكـ الشـيـخـ الخـضـرـ خـطـرـ دـعـوـىـ «ـعـلـمـانـيـةـ إـسـلـامـ»ـ عـلـىـ قـضـيـةـ الـقـضـاـيـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـأـمـةـ ..ـ قـضـيـةـ :ـ رـفـضـهـاـ لـسـلـطـانـ الـأـجـنـبـىـ ،ـ وـنـهـوـضـهـاـ لـاـنـتـزـاعـ حـرـيـتـهـاـ مـنـ الـاستـعمـارـ .

* * *

وإذا كان كتاب (الإسلام وأصول الحكم) قد ذهب فى تشويه صورة «الخلافة» الإسلامية ، تاريخياً ، إلى حد الافتراء الذى جعلها قهراً مسلحاً واستبداداً بالأمر ، من دون الأمة ، باسم

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٨٧ من طبعة الأصل) .

الله! .. فإن كتاب الشيخ الخضر قد برئ من «رد الفعل» الذي يبيّض وجهه هذه الخلافة دائمًا ، حتى ولو كان ذلك بالزور والبهتان! .. بل إن الرجل لا يرغب في إدارة المعركة حول اسم النظام وعنوانه .. فالدولة الإسلامية هي المطلب .. وليس «الخلافة» هي الشكل الوحيد ولا الاسم المفرد لهذه الدولة الإسلامية .. وفارق بين أن ننتقد تراثنا في نظم الحكم لنقترب من مقاصد الإسلام في «الدولة الإسلامية» ، وبين أن يكون هذا النقد سبيلاً إلى التخلّي عن شرط «أسلامة الدولة» وتجريد الإسلام من شرعه ومدخله في السياسة وتنظيم المجتمعات .. «فلم يدع أحد قط أن صلاح شأن الرعية وصيانة شعائر الدين مربوطان باسم الخلافة ، وأن لقب الخليفة كالرقية النافعة ، يذهب بها كل بأس ، أو الدعوة المستجابة ، ينزل عندها كل خير ، والذي نعلمه ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة لا ترتكب آثارها وتنتحك ثمارها من منعة وعزّة وعدالة إلا إذا سارت على سنة العزم في الأمور والحكمة في السياسة»^(١) .

وإذا كان العصر الحديث قد ألح ويلح على إعلاء مكانة الأمة في تسخير شئون الدولة والمجتمع فليس هناك في نهج الإسلام السياسي ما يعارض هذا الاتجاه .. بل إن هذا هو نهج الإسلام الأصيل في هذا الباب «فالقوة المشروعة للخليفة لاتزيد على القوة التي يملكتها رئيس دولة دستورية ، وانتخابه في الواقع إنما كان لأجل مسمى وهو مدة إقامته قاعدة الشورى على وجهها ، وبذله الجهد في حراسة حقوق الأمة ، وعدم وقوفه في سبيل حريتها»^(٢) .. وشكل بعض الحكومات القائمة على خليفة

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٩٠ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٣ من طبعة الأصل) .

ووزراء ومجلس نوابى يجرى انتخابه تحت ظلال الحرية التامة لا يخالف الشكل الملائم للخلافة الحقيقة بحال^(١) .. بل لقد ذهب الإسلام السياسي في شروط الخليفة إلى الحد الذي يجعل من دولته « الواقع » القريب من « مثال » « المدينة الفاضلة » ! .. فلقد « قرر جمهور أهل العلم في شروط الخليفة أن يكون بالغاً في العلم رتبة الاجتهد ، وأن يكون ذا رأي وخبرة بتدبير الحرب والسلم ، وأن يكون شجاعاً لا يرهب الموت الزؤام فما دونه ، وأن يكون عادلاً لا تأخذنـه في الحق لومة لائـم . وتعـرف مـزـيـة العـدـل باختبار سيرته فيما كان يتولـاه من أعمـال قبل منصب الخلافة أو بما تدلـ عليه التجارب . والشاهدـة الطـولـة من استقامتـه وشـرف هـمـته وإنـكارـه ما يـفـعلـ الـظـالـمـونـ بـغـيـرةـ وـحـمـاسـةـ .. »^(٢) .

وليسـ صـحـيـحةـ وـلـاـ دـقـيـقةـ وـلـاـ صـادـقـةـ تـلـكـ الصـورـةـ الشـوهـاءـ التـىـ عـمـمـهـاـ صـاحـبـ (ـالـإـسـلـامـ وـأـصـوـلـ الـحـكـمـ)ـ عـلـىـ مجـمـلـ نـظـامـ الـخـلـافـةـ إـلـاـ فـيـ وـجـهـ عـدـوـ يـتـرـبـصـ بـالـمـؤـمـنـينـ الدـوـائـرـ ،ـ أـوـ ثـائـرـ عـصـفـتـ بـهـ رـيحـ الـأـهـوـاءـ وـمـالـهـ مـنـ أـوـلـىـ الـأـلـبـابـ وـلـىـ وـلـاـ عـاذـرـ .ـ وـأـدـرـكـهاـ زـمـنـ بـعـدـتـ فـيـهـ عـنـ حـقـيقـتـهاـ ،ـ فـخـلـطـتـ عـمـلاـ صـالـحـاـ وـأـخـرـ سـيـثـاـ ،ـ وـرـبـماـ كـانـ إـثـمـهـاـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ أـكـبـرـ مـنـ نـفـعـهـاـ »^(٣) .. فالـتـعـمـيمـ فـيـ تصـوـيرـ الـخـلـافـةـ بـصـورـةـ «ـ الـقـهـرـ الـمـسـتـبـدـ بـاسـمـ اللـهـ »ـ غـرـيبـ عـنـ المـنهـجـ العـلـمـيـ فـيـ درـاسـةـ التـارـيخـ ..

(١) الـبـابـ الثـالـثـ مـنـ الـكـتـابـ الـأـوـلـ (ـ صـ ٨٤ـ مـنـ طـبـعـةـ الـأـصـلـ)ـ .

(٢) الـبـابـ الثـالـثـ مـنـ الـكـتـابـ الـأـوـلـ (ـ صـ ٨٢ـ مـنـ طـبـعـةـ الـأـصـلـ)ـ .

(٣) الـبـابـ الثـالـثـ مـنـ الـكـتـابـ الـأـوـلـ (ـ صـ ٦٤ـ مـنـ طـبـعـةـ الـأـصـلـ)ـ .

أما الصورة العثمانية للخلافة ، والتي أتاحت لأعداء «الدولة الإسلامية» تشويه صورة الخلافة ، بإطلاق وتعظيم ، فإن الإسلام السياسي حجة عليها وعلى سلطنتها ، وليس لها بالحججة على هذا الإسلام ! .. « ولو أن المتأخرين من سلاطين آل عثمان أعطوا للخلافة شيئاً من حقوقها ، وراعوا ما أمر الله به من وسائل استقامتها لما انفرط عقد هذه المالك الإسلامية وأصبح كل قطعة منها تحت سلطة أجنبية تستبد عليها في حكمها وتتصرف في رقاب شعوبها وأموالهم كيف شاء » (١) .

لكن المرض لا يبرر الإعدام .. والفساد لا يستدعي اليأس من الإصلاح .. فإذا كانت الخلافة الإسلامية لا تدعو : «الدولة الإسلامية الجامعية» ، «فليس إصلاح شأنها - (إذا فسد) - وإعادتها إلى سيرتها المثلثي من يغارون على مصلحة الشرق والاتحاد شعوبه ببعيد» (٢) !؟

هذا عن الخلافة في التاريخ ..

* * *

ولقد كانت الفكرة الجوهرية والمحورية لكتاب (الإسلام وأصول الحكم) هي دعوى أن الإسلام دين لا دولة ، ورسالة لا حكومة ، ويا بعدهما بينه وبين السياسة وتنظيم المجتمعات !

وبعض الذين تصدوا لنقد هذا الكتاب بلغوا في معاداة هذه الدعوى مبلغ « رد الفعل » ، حتى لقد بدت في أقوالهم رائحة تصور الحكومة الإسلامية «حكومة دينية» تشبه تلك التي عرفتها أوروبا حاكمة « بالحق الالهي » ... ذلك أنهم تحدثوا عن «وحدة» الدين والدولة ، مقابل دعوى « الفصل » بينهما ! ..

(١) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٨٧ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٦٤ من طبعة الأصل) .

لكن هذا الموقع - موقع «رد الفعل» ، الغريب عن روح الإسلام وجوهه - لم يكن هو الموقع الفكري للشيخ الخضر عندما نقض كتاب الشيخ على عبد الرزاق . . . فهو قد تبني موقف علماء الكلام المسلمين ، من مختلف تيارات فكر أهل السنة ، الذين قرروا أن «الخلافة - الإمامة - الدولة» ليست من أصول الدين ولا أركانه ولا عقائده ، وأنها من الفروع . . ومن ثم فلا حجة لمن يدعى «علمانية الإسلام» بسبب خلو القرآن من الآيات التي تنص على «الخلافة - الإمامة - الدولة» فمكان الفروع ليس بالضرورة هو القرآن الكريم . . . واستمراراً لهذا النهج الإسلامي العريق قال الشيخ الخضر : «إن الخلافة ليست من نوع العقائد^(١) . . . وبحثها يرجع إلى النظر في حكم عملى لا في عقيدة من عقائد الدين . وما يتربى على الفرق بين الأحكام العملية والعقائد أن الأحكام العملية يكتفى فيها بالأدلة المفيدة ظناً راجحاً ، وأما العقائد فإنها لا تقوم إلا على براهين قاطعة . . . فلا غضاضة على حكم الخلافة إذا لم يرد به قرآن يتلى ، إذ ليست الخلافة زائدة على إماراة عامة تحرس شعائر الدين وتتسوس الناس على طريق العدل ، ولم يكن وجه المصلحة من إقامة هذه الإمارة بالخفى الذي يحتاج إلى أن يأتي به قرآن صريح . . فالقرآن لم يصرح بحكم الإمارة العامة اكتفاء بما بشه في تعاليمه من الأصول التي تبينها السنة ويرجع إليها الراسخون في العلم عند الحاجة إلى الاستنباط ، ولأن في الأمر بإطاعة أولى الأمر عبرة لأولى الألباب . . .»^(٢) فإذا استدل علماء الإسلام على وجوب

(١) الباب الثاني من الكتاب الأول (ص ٣٣ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الأول (ص ٧٤ ، ٧٥ من طبعة الأصل) .

«الخلافة - الإمامة - الدولة الإسلامية» بضرورتها ، لأن «ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع ولا يزعهم عن الباطل وازع ، يفضي إلى تبدد الجماعة ، وإضاعة الدين ، وانتهاء حرمة الأموال والنفوس والأعراض ، فإنهم - (بهذا الاستدلال) - إنما يطبقون قاعدة شرعية ، وهي قاعدة: «الضرر يزال» أو قاعدة: «مala يتم الواجب المطلق إلا به ، وكان مقدورا ، فهو واجب»^(١) .

ومن هذا الموضع الفكري ، الذي يرى وجوب «الدولة الإسلامية» - وليس أى دولة - دون أن تكون هذه الدولة عقيدة من عقائد الدين أو ركنا من أركانه - أنكر الشيخ الخضر إسلامية الصورة التي صور بها الشيخ على عبد الرزاق الخليفة المسلم ، ورفض ما قاله صاحب (الإسلام وأصول الحكم) عن طبيعة سلطات الخليفة في الإسلام ... لقد قال على عبد الرزاق ، عن الخليفة : إن «ولايته عامة ومطلقة ، كولاية الله تعالى ورسوله الكريم» .. وعلق الخضر على هذه العبارة فقال : «إنها من مبالغاته التي تضع للخلافة في نفوس المستضعفين من الناس صورة مكرورة ، ولو كان المؤلف - (على عبد الرزاق) - يمشي في بحثه على صراط سوي لتحرى فيما ينطق به عن المسلمين أقوالهم المطابقة . وهم لم يقولوا إن ولایة الخليفة عامة ومطلقة كولاية الله ، فإن الله يفعل ما يشاء فيمن يشاء ، ولا يسأل عما يفعل ، وال الخليفة مقيد بقانون الشريعة ومسئول عن سائر أعماله . وكذلك رسول الله ، عليه السلام ، له خصائص لا يحوم عليها الطير ولا يبلغها مدى البصر ، منها أن تصرفاته نافذة ولا تتلقى إلا بالتسليم ، وتصرفات الخليفة قد تقابل بالمناقشة والنقض والإنكار ..»^(٢) .

(١) الباب الثاني من الكتاب الأول (ص ٢٦ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٠ من طبعة الأصل) .

وفي صراحة وحسم يقر الشیخ الخضر أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات التي فوضت ببعضها لل الخليفة والإمام ، فلا علاقة لطبيعة سلطاته بتلك التي زعمتها الكهانة والدولة الدينية للأباطرة والملوك الذين جعلوا سلطانهم مستمدًا من الله . . . لقد زعموا نيابتهم عن الله . . بينما الخليفة الإسلامي نائب عن الأمة ووكيل عنها . . « ولم نعثر على كلمة - (في فكر علماء الإسلام) - تنبئ - ولو بطريق التلويع - أن سلطان الخليفة مستمد من سلطان الله ، ، وقصاري ما يستنتج من كلماتهم عنها ومحاجتهم فيها أن الله أوجب على الناس إقامة إمام ، وأن ولايته تنعقد إما بباباية أهل الخل والعقد أو بعهد من الخليفة قبله ، وأنه إذا سعى في السياسة فسادا ، كان للأمة انتزاع زمام الأمر من يده ووضعه في يد من هو أشد حزما وأقوم سبيلا . . »^(١) .

فالإسلام يوجب «الدولة الإسلامية» ، التي تسوس الناس بشرعيته ، وتحفظ بيضته . . وفي ذات الوقت ينكر مزاعم القائلين بسلطان إلهي لرئيس هذه الدولة . . فلا هي «العلمانية» التي تفصل «الدين» عن «الدولة» ولا هي «الكهانة - والدولة الدينية - والحكم بالحق الإلهي - ونيابة الحاكم عن الله» . . وإنما هي «الدولة المدنية» الحاكمة والمحكومة بشرعية الإسلام . . وبعبارة الشیخ الخضر : إن شارع الإسلام يقصد إلى أن يكون لل المسلمين دولة ذات صبغة دينية^(٢) . . . ورياسة غير منفصلة عن الدين . . . وإمارة مرتبطة بالدين^(٣) . . فالإسلام دين وشريعة وسياسة ، وعلى الدولة أن

(١) الباب الأول من الكتاب الأول (ص ١٤ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ١٩٧ من طبعة الأصل) .

(٣) الباب الثاني من الكتاب الثالث (ص ٢٢١ من طبعة الأصل) .

تضع سياستها فى صبغة إسلامية^(١) . . . لأن الإسلام عقيدة وشريعة ونظام اجتماعى ، فهو بالنظر إلى أصول العقائد ، التى هي باب الإيمان به ، إنما يدعى إليه بالحكمة والمعونة الحسنة ، إذ لا يمكن لبشر أن يدخل فى قلب بشر عقيدة إلا أن يقرنها بما يثبتها فى النفس من برهان أو إقناع . وأما الشرائع والنظم الاجتماعية ، فإن التجربة ، فى القديم والحديث ، دلت على أنها لا تقوم فى أمة ولا يطرد نفاذها إلا أن تكون شدة البأس بجانبها والسيوف من ورائها . فلابد للإسلام من دولة ذات شوكة لتقوم على إجراء هذه الشرائع والنظم وتحول بينها وبين قوم لا يبصرون . . .^(٢) .

وإذا كانت دعوى صاحب (الإسلام وأصول الحكم) أن الرسول ، ﷺ ، كان «مبليغاً» فقط ، لم يكلف «بالتنفيذ» ، هى دعوى متهافة لم يقلها قبله قائل ، من الشرق أو الغرب ، من المسلمين أو من غيرهم ، فإن الشيخ الخضر يتحدث عن ولادة الرسوا ، رافضاً أن تقتصر على القلوب دون الأجسام - وهى دعوى على عبد الرزاق - ويقول : إن «النظر يقضى بأن الولاية على القلوب لا تكفى فى صيانة الحقوق وحفظ النفوس والأموال والأعراض ، وأنه لابد من ولاية يكون شأنها تنفيذ قوانين المعاملات والعقوبات فيمن يطغى به الهوى أو يتخطىه الغضب وإن كان من المؤمنين . فولاية الرسول ، ﷺ ، كانت على القلوب ثم على الأجسام ، وكانت ولاية هداية وتدبير لصالح الحياة ، وكانت رياضة دينية وسياسية ، وكلاهما من عند الله ، ولا بعد بين السياسة والدين إلا فى نظر قوم لا يكادون يفقهون حديثا^(٣) . . .

(١) الباب الثالث من الكتاب الثالث (ص ٢٤٢ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثاني من الكتاب الثاني (ص ١٤٣ من طبعة الأصل) .

(٣) الباب الثالث من الكتاب الثاني (ص ١٦٧، ١٦٨ من طبعة الأصل) .

لقد كان الرسول الأعظم مظهر السلطة التشريعية ، ومصدر السلطة التنفيذية . فالحكمة تجري على لسانه ، ودم النفوس الخبيثة يجري على سنانه . يرسل الموعظة الحسنة تحت مثار النقع ، ويسن القانون العادل وهو يقاتل وحوشاً غابها الرماح ، ولقد كان في تشريعة الحكيم أو عزمه النافذ عبرة لأولى الألباب ..»^(١)

* * *

وإذا كان « الدين » وضعياً إلهياً ، ثابتاً ... فإن « الصبغة الدينية » للدولة الإسلامية وسياستها لا تعنى ثبات نظم هذه الدولة وثبات قوانينها ، ولا تعنى « الإلهية » و « الثبات » لهذه النظم والقوانين جميعاً ... فالثبات هو « المقاصد والفلسفات والغايات » وبعض قليل من الأحكام التي تعلقت بثوابت لا تتغير ولا تتتطور بتغيير الزمان والمكان - أما ماعدا هذا القليل فهو متغير ومتتطور يلعب فيه العقل المسلم والإبداع التشريعي للمسلمين الدور الأول والأعظم دونما قيد إلا الروح العامة لشريعة الإسلام والمصلحة المبتغاة للأمة الإسلامية ... فلقد « أجمع المسلمون على أن إصلاح السياسة شطر من مقاصد الإسلام - (ولكن) - هل ادعوا ، مع هذا ، أن الإسلام رسم للسياسة خطة معينة ووضع لكل واقعة حكماً مفصلاً^(٢) . الحق أنهم لم يفعلوا ذلك ، بل ملأوا كتبهم ببيان أن الشريعة فصلت بعض أحكام لا تختلف فيها أحوال البشر ، ثم وضعت أصولاً ليراعي تطبيقها على الواقع حال الظروف الحافة بها ، ومن هذه الأصول قاعدة : « رعاية المصالح المرسلة » ، وقاعدة : « العادة محكمة » ، وقاعدة : « سد الذرائع » ، وقاعدة : « المشقة تجلب التيسير » ، وقاعدة :

(١) الباب الأول من الكتاب الثاني (ص ١١٢ من طبعة الأصل) .

«ارتكاب أخف الضررين»، وقاعدة: «الضرر يزال»^(١)... ولقد عنيت الشريعة، في الأكثر، بتفصيل مالاً تختلف فيه مصالح الأم وليتغير حكمه بتغير الزمان والمكان، وذلك ما يرجع إلى العقائد والأخلاق ورسوم العبادات، ثم جاءت إلى قسم المعاملات والسياسات فأدت على شيء قليل من تفاصيله، وطوت سائره في أصول عامة ثلاث:

إحداها: أن أحكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال الزمان وتطور الشعوب، فإذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر العالم في منشئها وما يترب عليها من أثر، واستنبط لها حكماً يقدر ما تسعه مقاصد الشريعة ومبادئها العليا.

ثانيها: أن وقائع المعاملات والسياسات تتجدد في كل حين، والنصل على كل جزئية غير متيسر، علاوة على أن تدوينها يستدعي أسفاراً لا فائدة للناس في كلفة حملها.

ثالثتها: أن الشريعة لا تريد أسر العقول وحرمانها من التمتع بلذة النظر والتسابق في مجال الاجتهاد»^(٢)..

ولذلك وجدنا فقهاء المسلمين يجتهدون، كل من منظوره، وعلى ضوء واقعة، ووفق مقتضيات عصره، يجتهدون في «وضع» القوانين الإسلامية المسترشدة بروح الشريعة والحكومة بمنطقها الإسلامي العام... فهم «ينظرون إلى المصالح ويوازنون بينها وبين المفاسد... كما ينظر إليها أصحاب القوانين الوضعية، من حيث عظمها وصغرها، ومن حيث ما يترب عليها في الخارج

(١) الباب الثالث من الكتاب الثاني (ص ١٧٧ من طبعة الأصل).

(٢) الباب الثاني من الكتاب الثاني (ص ١٥٤، ١٥٥ من طبعة الأصل).

من آثار نافعة أو عواقب سيئة»^(١) .. ثم يصوغون القوانين ، التي كونت تراثنا في فقه المعاملات .

فالذين يتصرّرون أن «أسلامة القانون» في الدولة الإسلامية ، يعني إلزام الحاضر باجتهادات الماضي ، أو إلزام كل عالم الإسلام باجتهاد واحد ، لا يفتقهون هذا الجانب من سياسة الإسلام .. بل إن بلوغ عالم الإسلام في التقارب والتضامن والاتحاد درجة إقامة الخلافة الواحدة ، أو الحكومة الواحدة لا يعني وحدة النظم والقوانين إذا ما اختلف الواقع في إطار عالم الإسلام .. ذلك «أن أخذ الأمم الإسلامية بحكومة واحدة لا يتقتضي توحيد قانونها السياسي أو القضائي ، بل يوكل أمر كل شعب إلى أهل المثل والعقد منه ، فهم الذين ينظرون فيما تقتضيه مصالحة ، ولا يقطعون أمرا حتى يشهد لهم من أوتوا العلم بأصول الشريعة لثلا يخرجوا عن حدودها ومقاصدها ... فالتشريع الإسلامي قائم على رعاية المصالح ، وما هي إلا المصالح التي توضع في ميزانه المستقيم ، وهذا الميزان المستقيم لا يبخس شعوبا من الشعوب مصلحته التي يشهد بها العقل السليم ، ولا يفصل حكما واحدا يجريه على كل شعب وفي كل زمان ، إلا إذا لم تختلف فيه مصالح الشعوب ، فإن اختلافا اختلفوا يعلمه العالمون فلكل شعب حكم وسياسة ، وذلك تقدير العزيز العليم»^(٢) ..

فالدولة الإسلامية : دولة دستورية .. ورؤسها : حاكم دستوري .. وأمتها : هي مصدر السلطات .. وقانونها إيداع وثمرة لعقلية فقهائها ، يصوغون أغلبه بالاجتهاد المحکوم بروح الشريعة ومصلحة

(١) الباب الأول من الكتاب الثالث (ص ٢٠١ من طبعة الأصل) .

(٢) الباب الثالث من الكتاب الثاني (ص ١٧٩ ، ١٨٠ من طبعة الأصل) .

الأمة المرتبطة بظروف الزمان ومتطلبات المكان . . . وهي ، في ظل الخلافة والحكومة الواحدة ، أشبه بعصبة الأمم الإسلامية وجامعة الدول الإسلامية منها بالدولة الواحدة التي يسود فيها القانون الواحد والنظام الواحد في واقع متغير رغم وحدة الإسلام !

وإذا كان هذا هو حال «الإسلام السياسي» - أى بعد السياسي .. والسياسة الشرعية للإسلام - وإذا كانت تلك هي قاعدة «سياسة الإسلام» .. فهل بنا من حاجة «العلمانية» الحضارة الغربية ، تنتكر باستعارتها لطبيعة إسلامنا !؟ .. وألا يرعن أولئك الذين يزيفون تاريخنا السياسي وفكروا الإسلامي السياسي ، لا لشيء إلا لافتعال التماطل بينه وبين تاريخ الكهانة الكنسية في أوروبا العصور المظلمة والوسطى ، بل ويزيفون صورة الإسلام ، بجعله «علمانية» أو «كهانة» .. لا لشيء إلا ليبرروا استعارتهم «للعلمانية» الغربية .. فهم يستوردون «مشكلة» ليستوردوا لها «الحلول» !؟ ..

هكذا نظر الشيخ الخضر إلى القضية المحورية والجوهرية في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) .. وحدد ، حيالها ، رؤيته لموقف الإسلام ، فجاء كتابه (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) البرهان الإسلامي على فساد تأويلات على عبد الرزاق ، تلك التي حاولت «علمنة الإسلام»^(١) ..

(١) لبيان دور الدكتور طه حسين في كتاب (الإسلام وأصول الحكم) انظر الفصل الذي كتبناه عن «علمنة الإسلام والعمران» ، بكتابنا (الإسلام بين التنوير والتزوير) طبعة دار الشروق . القاهرة سنة ١٩٩٥ م .

أما نص كتاب الشيخ الخضر - (نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم) فقد حققناه ونشرناه - مع رأي على عبد الرزاق - في كتابنا (معركة الإسلام وأصول الحكم) - طبعة القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٨٩ .

الفهرس

٣ تمهيد
٩ بطاقة حياة
٢٤ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم



إلى القارئ العزيز ..

في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علمني ، يستبدل العقل بالدين ، ويقيّم قطيعة مع التراث ..

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي ، لأن الله والقرآن والرسول صلى الله عليه وسلم : أنوار ، تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً .

ولتقديم هذا التنوير الإسلامي للقراء ، تصدر هذه السلسلة ، التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر :

- د. محمد عمارة ● المستشار طارق البشري .
- د. حسن الشافعى ● د. محمد سليم العوا .
- ا. فهيم هويدي ● د. جمال الدين عطية .
- د. سيد دسوقي ● د. كمال الدين إمام .

وغيرهم من المفكرين المسلمين ..

إنه مشروع طموح ، لإنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر

الاهرام
AL-AHRAM

٦٠٠